



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٦/٢/٢٠١٢ برئاسة القاضي السيد محدث محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقيبendi وعيوب صالح التميمي وميخائيل شمعون قس كوركيس وحسين أبو الائمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعي - / حمزة خلف عليوي - وكيله المحاميان محسن حميد حسين العبودي ومؤيد الخطيب.

المميز عليه - المدعي عليه - / رئيس هيئة الاستثمار في بغداد/إضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقى غالى عبد على مزيان.

الادعاء /

ادعى المدعي (المميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري انه قدم طلب استثمار الى المدعي عليه/إضافة لوظيفته لغرض إقامة مجمع سكني على قطعة الأرض المرقمة تسلسل ٢/١٠٢٣ (١٣٣) دونم وتتضمن طلب الاستثمار إنشاء ٨٢ عمارة سكنية وبواقع ٣٦ شقة لكل عمارة . وأنه فاتح الجهات ذات العلاقة فقد فاتح دائرة عقارات الدولة وامانة بغداد / التصميم الأساسي وان أمانة بغداد وافقت على التخصيص وتم تغيير الاستعمال من سكن منفرد الى سكن عمودي بموجب كتاب امانة بغداد /دائرة التصميم المرقم (٤٢٦٧٧) في ٢٠١٠/١٠/١٨ الموجه إلى وزارة المالية / دائرة عقارات الدولة وانه قد ألم بزوج موجب هذا الكتاب بتقدیم التصميم الخاص بالمجتمع السكاني العمودي وقام بتقدیم كافة التصميمات المطلوبة من قبل الأمانة وتم اجراء الفحوص المختبرية - فحص التربة وقدم طلب وأوراق الشركة المقاولة التي ستقوم بالتنفيذ لحسابه وانه بذلك تم استكمال كافة متطلبات الاستثمار ، الا ان المدعي عليه/إضافة لوظيفته عوضاً من استكمال إجراءات الاستثمار المقدم من المدعي قام بموجب الكتاب العدد (٧٨٢) في ٢٠١١/٥/٢٤ بمنح إجازة الاستثمار الى شركة غير شركة المدعي مستندة ومستندة على المواقف ذاتها التي حصل عليها المدعي ، وان تصرف المدعي عليه/إضافة لوظيفته يشكل خرقاً واضحاً للقانون ولتعليمات السلطة التنفيذية والغاية المرجوة من تشرع قانون الاستثمار ويشكل كسباً وانتفاعاً على حسابه . نظر لمجلس



المدعى المحامي محسن حميد حسين العبوسي لدى المدعي عليه/إضافة لوظيفته عن طريق كاتب عدل الكوخ الصباخي بتاريخ ٢٠١١/٧/١٩ . أقام المدعي دعواد بتاريخ ٢٠١٠/٩/٤ طالباً إبطال إجازة الاستثمار الممنوحة إلى شركة المعلم للمقاولات العامة المحدودة ومنحها له لاستيقانه كافة الشروط القانونية . ونتيجة المراقبة الحضورية العلنية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٨ وبعد الاستباره (٣٧٠) رد دعوى المدعي . طعن وكيل المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاحتتمام التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/١/٢٦ طلباً فيها نقضه للأسباب الواردة فيها .

#### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييري مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً . ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب التي اعتمدها ، ذلك لأن وكيل المميز يطعن بقرار المميز عليه القاضي بتخصيص ومنح إجازة الاستثمار لغير موكلهما وبعتبرن ذلك رفضاً لإعطاء الإجازة لموكليهما . وحيث ان الفقرة (ب) من البند (رابعاً) من المادة (٢٠) من قانون الاستثمار رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٦ المعدل قد أجازت لصاحب طلب منح إجازة الاستثمار الاعتراض لدى الهيئة الوطنية للاستثمار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور قرار الرفض وألزمت الهيئة باتب في الاعتراض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيله في مكتب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار . وحيث ان الفقرة (د) من (ثانية) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل قد نصت بان محكمة القضاء الإداري تختص بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة والقطاع الشعراكي بعد نفاذ هذا القانون التي لم يعين مرجع للطعن فيها . وحيث ان قانون الاستثمار رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٦ قد رسم مرجعاً للطعن في القرارات التي تصدر من هيئة الاستثمار ، لذا تكون محكمة القضاء الإداري غير مختصة بالنظر في الطعن المقدم من قبل المميز وتكون الدعوى واجبة الرد من هذه الجهة وحيث ان محكمة الموضوع قد قضت في حكمها المميز برد

كو<sup>٧</sup> ماري عراق  
داد كاي بالآي نيتنيهادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ٢١ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٢

الدعوى مع تحويل المدعى مصاريفها للأسباب المتقدمة لذا فلن حكمها جاء صحيحاً  
وموافقاً للقتاون قرر تنصيته ورد الطعون التمييزية مع تحويل المميز رسم التمييز  
وصدر القرار بالاتفاق في ٢٦/٢/٢٠١٢.

الرئيس  
محدث محمود

العضو  
فاروق محمد الساعدي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب التكريتي

العضو  
عبد صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمرون قس كوركيس